مجلس الأمة 2012

لآخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Local

في مبادرة من وزير الإعلام تنفيذاً لتوجيهات سمو الأمير

تلفزيون الكويت يلتقي مرشحي 2012 لتقريب المسافة بين الناخبين والمرشحين

مرشحو انتخابات 2012 شعيب المويزري ومصطفى بهبهاني وشايع الشايع مع الوكيل المساعد لقطاع الأخبار والبرامج السياسية يوسف مصطفى

د. عبيد الوسمي في مبنى تلفزيون الكويت

بتوجيهات من وزير الاعلام الشيخ حمد جابر العلي، بادرت وزارة الاعلام وبالاخص تلفزيون الكويت قطاع الاخبار السياسية بتوجيه دعوة الى المرشحين للانتخابات البرلمانية بمختلف اطيافهم للحضور اليه وتسجيل اللقاءات والمقابلات والتصاريح الاعلامية، حيث ان التغطية الكبيرة للعملية الانتخابية هي تلبية لتوصية صاحب السمو الامير عندما قال «اعينوني».

من جانبه، قال عبيد الوسمي عن الانتخابات الفرعية: أنا شخصيا لم أشارك بهذا النوع من الانتخابات باعتباري أستاذ قانون ولا يمكن أن أقوم بعمل مخالف للقانون، ومسؤولية الدولة في تطبيق القانون يستلزم توجيه هذا السؤال إلى الجهات المختصة في الدولة وهي وزارة الداخلية.

وأضاف: في بداية الأمر يجب تحديد الأسس الواقعية للعمل ما إذا كان يشكل جريمة من عدمه، وهذا يتطلب فهما لطبيعة الوقائع المكونة لهذا العمل، وهي مسألة بعيدة عن فهمي شخصيا، لاسيما أنني لا أعلم حقيقة ما يقع على أرض الواقع، لكن إذا كان هناك فرز نوعي بغرض اختيار عدد منهم لانتخابات البرلمان فهذا ما يسمى بالانتخابات الفرعية وهي مجرمة أيا كان الاسم الذي تسمى به.

وحول آلية تعامل وزارة الداخلية مع الانتخابات الفرعية، قال: وزارة الداخلية مكلفة بالكشف عن الجرائم وتقديمها للجهات المختصة، فإذا كان هذا الإجراء كافيا لتقديم دلائل كافية لجهات الاختصاص، وإذا كان باستطاعة الوزارة أن تمنع وقوع الجريمة قبل وقوعها، فكان من المفترض بها أن تقوم بذلك باعتبارها الجهاز المكلف بتطبيق القانون.

وفي رده على سؤال حول انتشار الحديث حول وجود شراء للأصوات في مختلف الدوائر، قال الوسمي: إذا كانت هناك أسماء محددة لدى وزارة الداخلية فيعتبر ذلك شكلا من أشكال البلاغ عن الجرائم وبالتالي عليها أن تباشر فورا التحقيقات أو إحالة الأمر إلى الجهات المعنية.

وأكد أنه لا يمكن من الناحية القانونية شطب ترشيح د.فيصل المسلم لأن الاتهام الموجه اليه لا يشكل احدى الجرائم التي يترتب عليها عدم إمكانية ترشيحه لأنه ليس متهما بجناية وليس معاقبا بجناية، كما ان الجنحة المتهم بها ليست من قبيل الجرائم المخلة بالشرف والأمانة.

من جانبه، اعتبر مرشح الدائرة الثانية د.مصطفى بهبهاني سماح تلفزيون الكويت للمرشحين بتوجيه خطاباتهم عبر التلفزيون الرسمي بالخطوة المتميزة والواجب الوطني.

وقال في تصريح للصحافيين ان الإعلام أصبح له تأثير كبير على الشعوب بدليل تأثيره على التغيرات التي حدثت لما يسمى بالربيع العربي، مؤكدا على أن الشعوب العربية تريد الحقيقة.

وحول رؤيته للرغبة الأميرية بتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري، قال: أعتقد أن لدينا الفائض المالي والخبرة الإدارية، لكن التوقف المستمر للعملية التنموية نتيجة للممارسات الديموقراطية أدى إلى طريق مسدود، إضافة إلى عدم التعاون بين القطاعين الخاص والعام.

وامل د.البهبهاني أن تسن قوانين مسؤولة ومدروسة لأن القوانين الحالية لم يكن لها أثر ملموس على أرض الواقع، مشيرا إلى أن صاحب السمو الامير في خطابه السامي أرجع حل المشكلة للشعب لاختيار الأفضل والأحسن لإعادة تشغيل عجلة التنمية في البلاد.

واعتبر أن مصير الكويت الآن بيد الشعب باعتبار أن البلاد تمر بمرحلة فاصلة، مؤكدا على أهمية اختيار الشعب لمرشحيه للخروج من الأزمة بشكل أسرع، مضيفا: ليس لدينا خيار آخر لأن الدول التي كانت تقلدنا في نظامنا الديموقراطي سبقتنا بمراحل.

ودعا إلى عدم التركيز على الناحية السياسية فقط والاهتمام بالاختصاصات الأخرى التي قد تساهم في تقليص الفجوة بين الشعوب والسلطة لتعدد وسائل الاتصال والمعرفة.

من جهته، اعتبر مرشح الدائرة الثالثة شايع الشايع ان الخطوة التي قامت بها وزارة الإعلام للسماح للمرشحين بمخاطبة ناخبيهم مباشرة بالخطوة المتميزة، مشيدا بالسياسية الإعلامية الجديدة التي تنتهجها الوزارة.

وجرم الشايع الانتخابات الفرعية التي قال انها تؤصل الأكثرية وتمنع وصول المتخصصين والخبراء، رافضا انتهاج هذا النوع من الانتخابات حتى ولو كانت استشارية، داعيا الى تطبيق القوانين بشفافية تامة الأمر الذي من شأنه أن يقضي على النواب القبيضة والخدمات.

وحول نصيب المرأة في برامجه الانتخابي قال: للمرأة نصيب كبير في برنامجي الانتخابي باعتبارها الساعد الأيمن ولا يمكن إنكارها، أملا أن تكون الانتخابات المقبلة ناجحة لتحقيق مصلحة البلاد والمواطنين وعودة الكويت إلى سابق عهدها درة للعرب والخليج.

بدوره، قال مرشح الدائرة الرابعة شعيب المويزري ان وزير الإعلام خطى خطوة جيدة لتنفيذ هذه الفكرة والتي ستجعل تلفزيون الكويت قريبا من قلوب وعقول المشاهدين بعد أن كان لسنين طويلة بعيدا عنهم ويغرد خارج السرب، والتي أعاد بها تلفزيون الكويت إلى جادة الإعلام الصحيح، وانها المرة الأولى التي يقوم بها جهاز حكومي بتنفيذ قرارات بشكل جيد.

وأضاف أنه يرفض الدخول بالانتخابات الفرعية وذلك بتجريمها بالحكم النهائي في المحكمة الدستورية.

من جانبه، ذكر الوكيل المساعد لقطاع الأخبار والبرامج السياسية يوسف مصطفى أن هذه الفكرة أعطتها وزارة الإعلام للمرشحين للإعلان عن برامجهم الانتخابية لتقريب المسافة بين المرشحين والناخبين عن طريق تسجيل فلاش لمدة 3 دقائق لعرض برامجهم، وتم تسجيل أكثر من 60 مرشحا حتى الآن وستنتهي المدة بتاريخ 15 الجاري، حيث سيتم عرض هذه الفلاشات في آلية ستوضح لاحقا، بالإضافة إلى وجود البرامج التي تناقش الانتخابات بشكل عام سواء بالإذاعة أو التلفزيون وأهمها برنامج استراحة الظهيرة الإذاعي وبرنامج من أجل الكويت وصوتنا للكويت التلفزيونية.

بدوره، رفض مرشح الدائرة الرابعة علي الدقباسي ما يسمى بالانتخابات الفرعية قائلا: انه لن يشارك في أي انتخابات فرعية بعد صدور الحكم من المحكمة الدستورية مهما كانت عواقب هذا القرار في إشارة إلى ظن البعض أنه لن تكون مؤزارة شعبية للدقباسي بعد رفض مشاركته في الفرعية.

وأضاف: أعتقد أن الشعب الكويتي سيؤازرني بشدة للحفاظ على منصب الكويت لرئاسة البرلمان العربي لأنه تم اختياري لهذه المهمة بصفتي كويتيا فقط ولما تتمتع به الكويت من سمعة طيبة لدى الشارع العربي، قائلا: ما يعنيني هو إخلاصي لله وللوطن وللأمير وللشعب الكويتي.

وجدد رئيس البرلمان العربي علي الدقباسي دعوته لسحب المراقبين العرب من الأراضي السورية قائلا: نحن الآن نعيش في مفترق طرق في الشأن العربي وننتظر ونراقب نتائج اجتماع وزراء الخارجية العرب المزمع عقده السبت المقبل، ونرسل من خلاله رسالة إلى رئيس اللجنة العربية رئيس الوزراء القطري الشيخ حمد بن جاسم أننا ثق بجهودك ونباركها ونعتقد أن الوزاري العربي اتخذ إجراءات تستحق التقدير، لكن عليه اليوم الالتزام باتخاذ قرارات بشأن الملف السوري.

واعتبر أن جميع الاجراءات التي اتخذت كانت دون مستوى طموح الشعب العربي وغير ملبية لطموحات الشعوب العربية، ونعتقد أن ملف حقوق الإنسان والحريات متضخم في سورية ويلزم الجامعة هذا الملف إلى المنظمات الأممية.

● عائشة الجلاهمة

الوسمي: لم أشارك في «الفرعيات» ولا يمكن أن أقوم بعمل يخالف القانون

بهبهاني: آمل في سن قوانين مدروسة لها أثرها على أرض الواقع

الشايع: «الفرعيات» تمنع وصول المتخصصين والخبراء والأكفاء إلى المجلس

الدقباسي: لن أشارك في أي انتخابات فرعية بعد صدور حكم المحكمة الدستورية

المويزري: خطوة تجعل تلفزيون الكويت قريباً من قلوب المشاهدين

يوسف مصطفى: الفكرة جاءت لتقريب المسافة بين المرشحين والناخبين

الحمود: مستعدون لاستقبال 120 مراسلاً عربياً وأجنبياً للتغطية الانتخابية

الشيخ سلمان الحمود

كونا: أكد وكيل وزارة الإعلام الشيخ سلمان الحمود استعداد المركز الإعلامي التام لاستقبال 120 مراسلا عربيا وأجنبيا من انحاء العالم لتغطية العملية الانتخابية في الكويت وتوفير افضل ما يمكن لهم ليقوموا بمهامهم التي قدموا من أجلها على الوجه الأمثل.

وقال الشيخ سلمان خلال اجتماعه أمس بالجهات المشاركة في المعرض الذي يقيمه المركز الإعلامي التابع للوزارة لتغطية الانتخابات ان الكويت تمر بفترة مهمة من انجازاتها الديموقراطية وتتمثل الآن باختيار الشعب لممثليه في مجلس الأمة ما يحملنا جميعا مسؤولية مضاعفة في العمل من اجل الكويت.

وأوضح ان 120 مراسلا من مختلف أنحاء العالم حضروا الى البلاد بغية الاطلاع على مسار الديموقراطية الفعلي والواقع الديموقراطي الحقيقي في الكويت والتي تتمتع بمجتمع منفتح ولديه خبرة وتجربة ديموقراطية خاصة تظهر جليا في مؤسساتها «وهو ما أكد وزير الإعلام الشيخ حمد جابر العلي عليه لناحية إظهار الصورة الحقيقية للعمل المتميز للحكومة الكويتية في نهجها الديموقراطي».

وذكر ان المركز الإعلامي يقوم الآن بعمل مهم يتمثل في خدمة المرشحين ومنحهم الفرصة والوقت للظهور على الشاشة للتحدث عن برامجهم الانتخابية مع تغطيات مباشرة يومية لسير الانتخابات بحرص شديد على اعطاء الجميع حقهم، مبينا ان الناخب «بحاجة الى معرفة مرشحه ولدى المرشح الفرصة للحديث عن رؤاه حيث تم تسجيل 70 حلقة حتى الآن ولايزال الأمر جاريا في هذا الشأن». ونوه الشيخ سلمان بأهمية المعرض في المركز الإعلامي لناحية اظهار عمل اهم المؤسسات وانجازاتها من خلال تحضير أماكن خاصة لهم في قاعة سيتم افتتاحها في 11 يناير الجاري، مشيرا الى ان المعرض سينقل الجانب الحضاري لمؤسسات الدولة وعملها وصولا الى تحقيق الارتقاء والخدمات ككل. وذكر ان المركز يقوم بثلاث مهمات أساسية اولاها الخدمة الإعلامية فيما يخص تزويد المراسلين باحتياجاتهم من تقارير وأخبار سواء للأجانب الزوار أو للمعتمدين محليا اضافة الى المعرض ومهمة ثالثة هي التحضير لعشر ندوات تتناول قضايا حول محاور الديموقراطية في الكويت وبعدة لغات لتصل الى الجميع قدر الإمكان.

من جانبه، قال الوكيل المساعد لشؤون الإذاعة ورئيس المركز الإعلامي محمد العواش ان الإعلام الكويتي حريص على التميز في نشاطه وعمله خلال هذه الفترة في وقت يعمل المركز الإعلامي بالمشاركة مع مؤسسات كويتية فعالة على تحقيق الأهداف الأساسية لذلك انطلاقا من معاني الرسالة السامية للإعلام.

خلال ندوة في ديوان المخيزيم بعنوان «الاختيار السليم»

الملا: شراء الأصوات أصبح على المكشوف وهناك صناديق مخصصة لإسقاط مرشحين بعينهم

صالح الملا وعمار العجمي خلال ندوة بعنوان «الاختيار السليم»

عمار العجمي: البلد ضاع بين مطرقة الخلافات الشخصية وسندان غول الفساد

حذر مرشح الدائرة الثالثة النائب السابق صالح الملا من انتشار ظاهرة شراء الأصوات في عدد من الدوائر الانتخابية، موضحا ان شراء الأصوات بات علنا و«على المكشوف»، وأضاف ان هناك صناديق مخصصة لإسقاط اعضاء بعينهم، منتقدا الانتخابات الفرعية التي أصبحت تجرى تحت سمع وبصر الحكومة، معتبرا ان رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك امام تحد حقيقي خلال هذه الانتخابات إما ان يجتازه وينجح وإما ان يفشل، مؤكدا ان الحكومة الجديدة جاءت بالفعل بنهج جديد لكنه اسوأ من السابق. جاء ذلك خلال ندوة استضافها ديوان المخيزيم تحت عنوان «ندوة الاختيار السليم للأعضاء» التي اقيمت مساء امس الأول في منطقة الخالدية. وقال الملا «هناك استحقاقات عاجلة على الحكومة الجديدة يجب تنفيذها خلال الجلسة الافتتاحية لدور الانعقاد المقبل، تتمثل في تقديم تقرير مفصل لقضية الإيداعات المليونية، وانتداب عضوين الى البنك المركزي للتدقيق في ضخامة الأرصدة»، مشددا على ضرورة كشف كل من يدعي الشرف وكشفهم أمام الكل، متمنيا ان يتم اختيار اعضاء الحكومة من رجالات الدولة القادرين على انتشال البلاد من سلسلة الأزمات التي عفت بها اخيرا، وبعيدا عن المحاصصة السياسية.

واضاف ان الكويت تعيش مرحلة استثنائية، تتطلب طرحا غير تقليدي قادر على انتشالها من سلسلة الأزمات التي عصفت بها اخيرا، ومعالجة أمراض النظام الديموقراطي التي ظهرت جميعها خلال العام الفائت.

وعبر الملا خلال كلمته عن أسفه إزاء نقد وتندر المواطنين على بعض الأحكام القضائية الصادرة اخيرا، التي تكشف عن عدم تفعيل بعض مواد الدستور مثل المادة 50 التي قضت بـ «أن يقوم نظام الحكم على أساس فصل السلطات مع تعاونها وفقا لأحكام الدستور، ولا يجوز لأي سلطة منها التنازل عن كل او بعض اختصاصاتها»، مشيرا الى انه رغم مرور 49 عاما على صدور الدستور، إلا ان السلطة القضائية غير مستقلة ومرتبطة ارتباطا وثيقا بالحكومة.

وشدد الملا على ضرورة ان يضع المجلس المقبل على رأس أولوياته إقرار قانون استقلال القضاء الذي حاولنا بطرق عدة الدفع نحو اقراره، إلا ان الحكومة بأغلبيتها النيابية الساحقة حالت دون ذلك، حتى يتسنى لها التدخل في القضاء متى ارادت، مرجعا ما وصل اليه القضاء الكويتي اليوم الى صمت نواب الأمة والمواطنين عن سقوط حكم قضائي بسبب نسيان تاريخ، وكأن القضاء منزه وغير قابل للنقد او لمناقشة أحكامه، مشيرا الى انه تقدم خلال المجلس السابق بمشروع قانون يعزز من السلطة الرقابية القضائية، عبر انشاء النيابة الادارية والمحاكم التأديبية، لكنه لم يأخذ الاهتمام المناسب سواء من اللجنة التشريعية البرلمانية او من جانب الحكومة، مشددا على ضرورة إقرار قانون مخاصمة القضاء كونه غاية في الأهمية، ولا توجد دولة في العالم لا تحتوي تشريعاتها على هذا القانون عدا الكويت.

وأكد الملا ان فضيحة الإيداعات المليونية زعزعت صورة المؤسسة التشريعية في اعين المواطنين، وانها كشفت عن ضرورة اجراء تعديلات على اللائحة الداخلية «للمجلس»، إبعاد الشبهات عن الأعضاء، مشيرا الى ان كتلة العمل الوطني تقدمت بمقترح بقانون لإجراء بعض التعديلات على «اللائحة»، منها عدم الجمع بين رئاسة الشركات التجارية وعضوية البرلمان، حتى نحصن هذا المنصب التشريعي الرفيع، ونحرم المنتفعين الذين يريدون الوصول الى سدة البرلمان للاستفادة منه وجني المناقصات.

وقال «هناك خلل في السلطة التنفيذية ظهر خلال تعسفها في استخدام حق موجود باللائحة الداخلية لمجلس الأمة، هو التصويت على القضايا المتعلقة بالمساءلة السياسية المباشرة، مثلما حدث في الاستجواب المقدم من النائبين احمد السعدون وعبدالرحمن العنجري الى رئيس الوزراء الذي تم رفعه من جدول الأعمال بطلب من الحكومة وتصويتها»، مشيرا الى ان هذه سابقة خطيرة لم تحدث من قبل في تاريخ الكويت، وجريمة بحق الدستور واللائحة الداخلية، مؤكدا انه من الخطأ مقارنتها بالاستجواب المقدم من النائب حسين القلاف الى الوزير احمد باقر.

واضاف «نحن في حاجة ماسة الى اضافة تعديلات على اللائحة الداخلية للمجلس، يتسنى لنا من خلالها حرمان الحكومة من التصويت على اختيار اعضاء اللجان البرلمانية كونها ملكا للشعب الكويتي»، مشيرا الى ان الحكومة تحاول السيطرة على بعض اللجان المهمة داخل البرلمان، لاسيما اللجنة التشريعية لتمرير ما تريد، وتعطيل ما لا تريد، مما ترتب عليه تعطيل انجاز العديد من التشريعات والقوانين.

وأوضح الملا ان كتلة العمل الوطني رفضت خطة التنمية الحكومية، ووصفتها بخطة بيع الوهم، كونها جريمة بحق الوطن والمواطنين يستحيل تنفيذها على ارض الواقع، ستتحول الى يأس ينعكس سلبا على الجميع، مدللا على ذلك بانه خلال سنتين من اعلان «الخطة» لم يتم انجاز سوى 14٪ منها، مناشدا الحكومة القادمة لاعادة صياغتها وتقديمها بقانون يتوافق والإمكانات القابلة للتنفيذ.

من جهته تحدث مرشح الدائرة الثالثة عمار العجمي في الندوة قائلا خلال بداية كلمته ان البلد ضاع بين مطرقة الخلافات الشخصانية للبعض وسندان غول الفساد الذي أكل الأخضر واليابس، وجعل البلاد على شفا الهاوية.

وناشد العجمي الناخبين حسن اختيار المرشحين، مشيرا الى ان هذا الأمر سيمكننا من مكافحة الفساد المتفشي في الدولة وملاحقة المفسدين والعمل على اقرار قوانين مكافحة الفساد والذمة المالية، اضافة الى تعزيز الشفافية والبدء في مراجعة خطة التنمية وبيان ما نفذ منها والتحقيق في اسباب تأخرها والمخالفات المالية المثارة حولها.

وقال العجمي «إن عضو مجلس الأمة يمثل الأمة بأسرها دون قيد المصالح او المعاملات او الواسطات التي تنقص من قدر الأمة وتجعل نائبها مأجورا للمتنفذين، ويجب تعاونه مع ابناء الوطن وعقد لقاءات دورية تمكنه من بيان عمله وتمكنهم من مساءلته ومحاسبته على برنامجه الانتخابي وعمله النيابي»، مشددا على ضرورة الالتزام بسيادة القانون دون تمييز او تفرقة او محاباة لأي فئة او طائفة او قبيلة وإعلاء مبدأ المشروعية واحترام الحقوق والحريات العامة، لاسيما تطوير القضاء وإقرار قانون السلطة القضائية واستكمال انشاء الجهات القضائية كافة، التي نص عليها الدستور، داعيا ابناء الوطن الى السعي نحو اختيار نائب يمثل الأمة، ولا يرتهن مبادئه لتحقيق غايات مالية او شخصية، قادرا على دفع عجلة التنمية الى الأمام.

● دانيا شومان